### امر دفاع رقم ( • ۵ ) لسنة ١٩٦٥ صادر بالاستناد للمادة (١٨) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ والمادة (١٠) من نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٣٩

١ – بالاستناد للهادة (١٨) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ والمادة (١٠) من نظام الدفاع رقم (٤) لسنة
 ١٩٣٩ وبعد الحصول على موافقة جلالة الملك المعظم ، افوض وزير الداخلية والمحافظين ومتصرفي الالويــة
 الآت، ذكر هم صلاحات، ثبر الدنراء المائة في المائد دور ٢٠٠٠ من ١٩٠٥ من ٢٠٠٠ من ١٩٠٥ من ١٩٠

الآتي ذكرهم صلاحيات رئيس الوزراء المبينة في المواد (٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ٩ مكررة و ١٠ و ١١ و ١١) مسن نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٣٩ والمادة (٣) من نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٣٩ ليهارسوها بحق الاشخاص الذين يقومون بأية اعمال تخل بسلامة المملكة بما في ذلك التهريب والتسلل .

جميع انحاء الملكة	وزير الداخلية او وكيل وزارة الداخلية
محافظية العاصية	محافظ العاصمة او مساعده
محافظة القدس ولواءالقدس	محافظ القدس او مساعده
محافظة الحليل	محافظ الحليل او مساعد
محافظة نابلس	محافظ نابلس او مساعده
محافظة اربـــد	محافظ اربد او مساعده
محافظة البلقاء	محافظ البلقاء او مساعده
محافظة الكرك	محافظ الكرك او مساعده
محافظة معان	محافظ معان او مساعده
لواء الزرقاء	متصرف الزرقاء
لواء سجنين	متصرف جنين
اواء جرش	متصرف لواء جرش
لواء العقبة	متصرف لواء العقبة
لواء رام الله	متصرف لواء رام الله

٢ ــ تقدم نسخة عن كل قرار يصدره الحكام الاداريون المنوه عنهم اعلاه بموجب الصلاحيات المحولة اليهم بموجب
 هذا الامر الى وزير الداخلية خلال اسبوع من تاريخ صدور ذلك القرار -

٣ - يحق للاشخاص الدين تصدر بحقهم قرارات بموجب هذا الامر استثناف تلك القرارات الى وزير الداخلية خلال شهر من تاريخ صدور القرار ولوزير الداخلية الحق في تثبيت القرار او الغاثه او تخفيض مدة الحكم الصادرة بحق المستأنف او زيادتها :

غل هذا الامر محل : \_ 4

أ ـ أمر الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٥٥٠.

ب- امر الدفاع رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ الصادر بتاريخ ١١٩٥٨/١٢/١. ج - امر الدفاع رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١١/١١/١٥٨١.

د - امر الدفاع رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١٠/١٦ .

مع كافة التعديلات التي طرأت عليه . • ـ يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

عتبارآ من تاریخ نشره فی الجریدة الرسمیة ۱۹۲۰/۱۲/۲۷

رثيس الوزراء

وصفي التل

المناكة الاردنية المناشمة

عمان : الأثنين ١٩ رمضان المبارك سنة ١٣٨٥ ه. الموافــق ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٦م . العدد ١٨٩٥

### القهيس

وأبحا		
10	المستور	اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من
17	قانون معدل لقانون العقوبات	قانون رقم (۱) لسنة ۱۹۲۹
14	قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين	قانون رقم (۲) لسنة ۱۹۲۹
۱۸	قانون معدل لقانون الشركات	قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٦
19	نظام اتلاف القضايا والاوراق القضائية في المحاكم النظامية	نظام رقم (۲) لسنة ۱۹۲۹
*1	نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص والادارة للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٦
77	دنية الهاشمية والجمهورية العراقية	اتفاق اقتصادي بين المملكة الار
۳.	صادر عن رئيس الوزراء	أمر دفاع رقم (١)لسنة ١٩٦٦
۳۱	راء بمقتضى المادة ( ٩٤ ) من الدستور	اعلانات صادرہ عن رثیس الوزر

مطبعة القوات المسلحة الاردنىة



### خرالسيز للغك منكث الملكة للفدونية المائمية

بمقتضى المسادة ( ٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيسان والنواب، نصادق على القانون الآتي ونسأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة:

قانون رقم (١) لسنســة ١٩٦٦

### قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسميسة .

المادة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة ( ٢٤ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

٢٤– تتر اوح الغر امة التكديرية بين نصف دينار وخمسة دنانير .

أسحت بين بطسطال

رئيس الــــــوزراء وصفي التــل 

### اعلان

بمقتضى المسادة ( ٩٤ ) من الدستور

00-14-00

يعلن انه عملا بالمادة ( ٩٤ ) من الدستور ، احيل القانون الموقت رقم ( ٤٢ ) قانون معدل لقـــانون العقوبات المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ( ١٨٧٦ ) الى مجلس الأمة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالمرافقة عليه ليحل محل القانون الموقت رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسميسة .

رئيس الـــــوزراء **وصفي التـــل** 

selves the rain that is the way

خدالميذ للفك مشر الملكة للفاع ونية الحائمية

بمقتضى المسادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيــــان والنواب

قانون رقم (۲) لسنـــة ۱۹۶۹

### قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين

( ١٣ ) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما بلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره 

المادة ٧ -. ياغي ما جاء في المادة ( ٤ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمـــا يلي : ـــ

. اذا لم يكن الدين مقترنا بحكم قطعي عند نفاذ هذا القانون وكان هناك نزاع بين الدائن والمدين حول وجدِد الدين او مقداره الحقيقي أو اية أموال أوصلها للدائن وما اذا كان مشمولًا بهذا القانون أو اذا ثاريخ نفاذ هذا القانور. أن يرفع دعوى بذلك لدى الحكمة لاثبات هذه الامور وللمحكمة بعد سمساع أية بينة خطية او شمهية على ذلك أن تصدر حكما تحدد فيه مقدار الدين الحفيقي مع فاندد نسبتها ( ٣ بالمايه ) من تاريخ الاستحقاق او ان تعدل او تغير اي بند او شرط وارد في المعاملة آذا اقتنعت بان المعاملة غير عادلة او تنطوي على غبن او اذا كان المدين يدعي ان فراغ ارضه باسم الدائن كان صوريا ولكنـــه في حقيقته تأمين من اجل وفاء الدين فيحق لها ايضا أن نفسخ معاملة البيع أو الفراغ وتعيد تسجيل الارض باسم المدين مع الحكم بوضع اشارة التأمين عليها وفاء للدين اذا كان ما زال مترتبا بذمة المدين ويكـــون

الل	6	. ,	1	
سال ا	رمرجس	عب	1	

ميناء طـــيران سكــــك

وزير الداخليــة للشؤون الانشساء والتعمير البلديـــــة والقرويـــة سيف الدين الكيلاني فضل الدلقموني قاسم الريماوي الاشغال العام\_\_\_\_ة

وزيــــر الشــــؤون وزيـــــر وزيــــر وزيــــر وزيــــر الاجتماعية والعمل الزراعسة الاعسلام دولسسه العمليسة اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد السدجاني جريس حدادين

رئيس الــــوزراء ووزير الدفـــــاع وصفي التل

وزير الداخلية ووزير دولة

عبد الوهاب المجالي

احمد او قوره

. إنا لحكمها قابلا للطنن بالطرق العادية ، 1970/17/11

> الاقتصاد الوطني حاتم الزعبي

يحي الخطيب ذوقان الهنداوي

رئيب السوزراء ووزيسر الدفساع الخارجيــــة مينساء طسيران سكك عن الدين المفسي وصفي التل جازم نسيه وزير الداخليــة للشؤون وزيمسر المواصلات وزيــــر الانشاء وزير الداخلية ووزير دولة البلدية والقرويــــــة لشؤون رئاســة ألوززاء بسسرق وبزيشسد فضل الدلقموني . . قاسم الريماوى . . عبد الرهاب المجالي سينب الدين الكيلاني الاقتصاد الوطني . . الاشغيال العامية . . . التربيعة والتعمليم . . الصحيحية وزيسر الشيؤون وزيــــر وزيـــر وزيـــر الالجماعية والعمل ، الزرااع مله الاعسالام دولمسلة العدايسالة نصفت كال مع الساعيل حجازي عبد الحميد شرف المعيد الدجاني المعادين

نحق السيق للفائل المسلم قتضى المسادة ( ٣١) من الدستور الد

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي و نأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٥

قانون معدل لقانون الشركات

will be a first the second of the second of

المان ١ من يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع القـــانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون وأحد ويعمل به من تاريخ

٧ ــ يجوز للمحكمة ان تأذن للمصني ببيع جميع موجودات الشركة التي صدر غرار بتصفيتها سواء اكانت هذه التصفية اختيارية أمَّ اجبَّارية اذاً تبين لها ان مصلحة الشركة تستدعي ذلك .

نشره في الجريدة الرسمية .

الماده ٢ ــ تعدل المادة (٣٠٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية الى آخرها ـــ

. 1977/1/1

### نحد المسير للعظ منك المنك للعادون الحائمية

بمقتضى المادة ٢٣ من قانون تشكيل المحاكم النظاميه رقم ٢٦ لسنة ٩٥٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٨ نأمر بوضع النظام الاتي :\_

نظام رقم (۲) لسنة ۱۹۲٦

## نظام اتلاف القضايا والاوراق القضائية في المحاكم النظامية

صادر بمقتضى المادة (٢٣) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام اتلاف القضايا والاوراق القضائية في المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل بهمن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

> المادة ٢ – تعني الكلمات التاليه المعاني المحصصة لها ادناه ما لم تدل القرينه على خلاف ذلك . القضايا – القضايا الحقوقية والجزائيه . الاعلامات– الاعلامات الحقوقية والجزائيه ، الاوراق – اية ورقة لها علاقة بقضية او اعلام او اجراءات قضائيه .

المادة ٣ ــ لوزير العدليه ان يعين لجنة خاصة لدى كل عكمة لاتلاف القضايا والاوراق المشمولة باحكام هذاالنظام.

المادة ٤ ــ تتلف جميع القضايا والاعلامات التالية ، والاوراق المتعلقة بها : ــ

أ \_ القضايا والاعلامات التي مرت عليها مـــدة مرور الزمـــن ولا ينتظر وجود ايـــة منفعه مني يقائها والاحتفاظ بها •

ب — القضايا الجزائية واعلاماتها المشمولة بقانون العفو العام رقم ١٩٦٥/٨ :

ج ــ تدون ملاحظة عن اتلاف القضية بجانب قيدها في دفتر الاساس او اى دفتر اخر قيدت فيه ۽

المادة ٥ ــ يتولى رئيس كل محكمة الاشراف وصلاحية البت في الامور الواردة في المادة الرابعة مـــن هذا النظام، ويكون لقاضي الصلح في المحاكم الصلحية المنفردة صلاحية رئيس المحكمة بهذا الحصوص م

### ١٩٦٠/١٢/١٨

المادة ٦ – تبدأ اللجان عملها بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الاعلان عــن ذلك في الجريدة الرسمية وفي صعيفتين محليتين

المادة ٧ ــ تلغى احكام اى نظام اردني او فلسطيني سابق الى المدى الذى تتعار ذر فيه مع احكام هذا النظام .

او عن اى اجراء او قرار في القضايا المراد اتلافها .

وبواسطة الاذاعة ليتسنى لذوى الشأن استرداد ما ابرزوه من وثالق او الحصول على صور مصدقة عنها

ئيس الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		یر المواصـــــــلات وزی طـــــــیران سکك الخــ	
و صفي التل	حازم نسيبه		عز الدين المفتى
وزير المداخليسة ووزير دولةلشؤون رئاسة الوزراء هبدالوهاب الحجالي	وزير الداخليـــة الشؤون البلديـــة والقروبــــــة قاسم الريماوي	برق وبريــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

وزيـــــــر وزيــــــر وزيـــــر وزيـــــر وزيـــــر وزيـــــر الاقتصاد الوطــــني الاشغال العامــــة التربيــــة والتعلــيم العمحــــــــــني الخطيب ذوقان الهنداوي احمد ابو قوره حاتم الزعبي يحيي الخطيب ذوقان الهنداوي احمد ابو قوره

وزيـــر الشؤون وزيــــــر وزيـــــر وزيــــر الشؤون وزيــــر المؤون وزيــــر وزيــــر الاجهاعية والعمل الزراءــــة الاعــــالام دولـــــة العدليـــة نصفت كمال اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد الدجاني جريس حدادين

Walter And Arts Arts Arts

when that is all the state of the source of the source of

### خورالمديث للفطل منكئ الملكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة ( ۱۲۰ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ۱۲/۲۰ / ۱۹۳۵ نامر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٦

### نظام معدل لنظام العمدوات الفنية

وعلاوات الاختصاص والادارة للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص وللأدارة للأطباء واطباء الاسنان والصيادلة لسنه ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام المسنان والصيادلة لسنه ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١١١١/١/١٩٥١.

المادة ٢ – تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي حسباً عدلت بالفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام رقم (١١٦) لسنة ١٩٦٥ باضافة الفقرة التالية الى آخر الجملة المتعلقة بتعريف كلمة (طبيب) . و على ان يكون ذلك بمقدار ما يتقاضاه من راتب فيا لو صنف،

المادة ٣ – تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد فيها . – « أو عمل في حقل اختصاصه لمدة ست سنوات بعد حصوله على الدبلوم »

المادة ٤ – تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي باضافة عبارة (لمدة ثلاث سنوات) بعد كلمة (بكفاية) الواردة في الفقرة (ج) منها .

المادة ٥ – تعدل الماده (١٠) من النظام الاصلي باضافة عبارة (ومسـاعد ومدراء الصحة) بعد عبـــارة مديرو المستشفيات ) الواردة فيها .

استريط الل

### 1470/17/7

رئيس الــوزراء ميناء طبيران سكك ية: ﴿ وَوَزِيزِ الدَّفْسَاعِ عز الدين المفتي سمعان داود 🗀 حازم نسيبه وصفي التل وزين \_\_\_\_\_ وزير الداخليسة الشؤون ﴿ وزير الداخلية ووزير دوله الانشاء والتعمـــــير المواصلات برق وبريد البلدية والقرويــــــة لشؤون رثاســة الوزراء سيف الدين الكيلاني فضل الداقموني قاسم الريماوي عبد الوهاب انجالي الاقتصـــاد الوطـــــني الاشغــــــال العـــامة التربيـــة والتعلـــــيم حاتم الزعبي يحيى الخطيب ذوقان الهنسداوي احمد ابو قوره وزيسر الشسؤون

وزيــر الشــؤون وزيـــــر وزيــــر وزيـــر وزيـــر وزيـــر الاجتهاعية والعمل الزراءــــة لاعــــلام دولــــة العدليـــة لعطت كمال الماعيل حجازي عبد الحميد شرف سعيد الدجاني جريس حدادين

### اتفاقية

### اتفاق اقتصادي

#### بسبن

### المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية رغبة منها في توطيد الروابط القومية والطبيعية بين بلديهما وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية تحقيقا لاهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واحكام السوق العربية المشتركة اتفقتا على ما يلى : —

#### المادة الاولى

- ١ تسمح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات
   المنشأ العراقي المستوردة مهاشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية وتسمح حكومة الجمهورية العراقية بتصدير هذه المنتجات.
- عامل كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة تفضيلية من حيث منح اجازات الاستيراد والتصدير مع
   مراعاة الاسس المنصوص عليها في هذا الاتفاق والكتاب الملحق به .

#### المادة الثائية

- ١ حية عنى من الرسوم الجمركية ( رسم التعريفة ) المنتجات الزراعية والحيوانية ( بما فيها الحيوانات والطيور والاسماك حية اومذبوحة) وكذلك الثروات الطبيعية التي منشؤها احد بلدي الطرفين المتعاقدين والتي يستور دها الطرف الآخر.
- ٢ ــ تتمتع المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول المرفق بهذا الاتفاق بالاعفاءات او التخفيضات من الرسوم الجمركية
   ( رسم التعريفة ) وفق النسب المبينة ازاء كل منها \*

#### المادة التاسعة

١ -- تتخذ السلطات المختصة في بلدي الطرفين المتعاقدين الترتيبات اللازمة لتشجيع وتفضيل الافـــادة من الموانيء
الاردنية في استيراد وتصدير البضائع العراقية بما في ذلك استخدام مخازن المناطق الحره واقامة منشآت خاصة
بالجمهورية العراقية ورعاياها في هذه المناطق .

٧ – تنقل بسيارات الطرفين البضائع المستوردة الى الجمهورية العراقية او المصدرة منها عن طريق الموانيء الاردنية .

#### المادة العاشرة

١ ـــ يوافق الطرفان المتعاقدان على التعاون الفني والسياحي في كافة مجالاته عن طريق تبادل البحوث والبعثات و الخبر ات
وتسهيل الدعاية السياحية لاحد البلدين في البلد الاخر بجميع الوسائل .

عمل كل من الطرفين على تسهيل امور السياحة في بلد الطرف الاخر وتبادل الرحلات الجماعية بينهما ، ويتم
 التعاون في هذا الحجال عن طربق السلطات المحتصة في البلدين .

٣ - تؤلف لجنة مشتركة للشؤون السياحية تجتمع مرة واحده على الاقسل في السنة في بغداد وعمان جدورة دوريسة
 لبحث وسائل تنمية التعاون السياحي وتطويره في كلا البلدين .

#### المادة الحادية عشرة

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الاخر التسهيلات اللازمة لاقامـــة المعارض الدائمة والموقتة بغية عرض منتجاته في حدود القوانين والانظمة المعمول بها .

#### المادة الثانية عشرة

رغبة في حسن تنفيد هذا الاتفاق وضهان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنها اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة خبراء مشتركة تجتمع بناء على طلب من احد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها : —

١ ــ معالجة الصعوبات الناشثة عن تطبيق هذا الاتفاق او الني تعتر ض سبيل تطوير التبادل التجاري بين البلدين .

٢ ــ تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق لتوسيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

#### المادة الثالثة عشرة

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود امكانياته الى الطرف الاخر بنساء على طابه ـــ الخبراء والفنبين في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والصناعي والزراعي والطبي إوغير ذلك من اوجه النشاط ومنحه التسهيلات اللازمة لتدريب رعاياه .

#### المسادة الرابعة عشرة

تشجع الدولتان انشاء مؤسسات استثمارية ( انمائية ) مشتركسة او انشائية تزاول نشاطها في مختلف الميسادين الاقتصاديه وتساهم الدولتان او رعاياهما في راسمالها .

#### المادة الثالثية

تخضع المنتجات الزراعية والحيوانيةوالصناعية والثروات الطبيعية المنتجة في احدالبلدين والمصدره الى بلدالطرف الآخر الى رسوم داخلية لا تفوق الرسوم المفروضة في البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة او علىموادها الاولية .

#### المادة الرابعة

١ - نجب ان تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او التخفيض الحمركي بموجب هذا الاتفاق بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر . ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ عراقي او اردني الا اذا كانت قيمة المواد الاولية العراقية او الاردنية وتكاليف الانتاج المحلية المداخلة في صنعها لا تقل عن ٤٠٪ من كلفة الانتاج الحكية المواد المستوردة التي منشؤها بلد احد الطرفين المتعاقدين عندما تدخل في صناعة محلية .

٢ - تعتبر المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول الملحق بهذا الانفاق مـــن منتجات البلدين المحلية ولا يطلب مــن
 اجلها اثبات نسبة الصنع .

#### المادة الحامسه

يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين اعادة تصدير المنتجات التي يتم تبادلها بموجب هذا الاتفاق باستثناء المنتجات الني يطلب اي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت عدم اعادة تصدير ها .

#### المادة السادسة

يجري تسديد المدفوعات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين في البلدين بالجانيه الاسترليني او اية عملمة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان – ويسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتحويل العملات انفة الذكر الى بلد الطرف المتعاقد الآخر لتسديد المدفوعات المستحقة عنها .

#### المادة السابعة

يعفى كل من الطرفين المتعاقدين السلع المارة عبر اراضيه من اراضي الطرف الاخر او اليه من رسوم او عوائله الترانزيت وذلك مع مراعاة احكام المادة السادسة من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعه العربية وتعديلاتها .

#### المادة الثامنة

١ ــ يوافق الطرفان المتعاقدان على دخول وخروج وسائط النقل على اختلاف انواعها المسجلة في بلد احد الطرفين الى اراضي الطرف الاخر ومنها وعبرها فازغة او محملة من اي مكان وان تصل باحالها ألى المكان الذي تقصده في اي بلد ومنحها جميع التسهيلات اللازمة :

٢ - يحصر النقل المتجاور للبضائع بسيارات البلدين على ان لا يسمح لها بتعاطى النقل الداخلي في بلد الطرف الاخر ، وتتغن ادارتا النقل في البلدين المتعاقدين على الترتيبات التي تكفل عدم الحاق الضرو بالمطرق والجسور نتيجة .
 لضغط الحمولات وذلك خلال سنة اشهر من تاديخ نفاذ هذا الاتفاق : وتعتبر مثل هذه الترتيبات عندالاتفاق عليها ملحقة بهذا الاتفاق .

### المسادة الخامسة عشرة

يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجاري المعقود بين البلدين في ٣٠ايلول ١٩٥٣ والاتفاق الحاص بــــامۋر النقل والتنقل والتجارة المعقودة بينهما في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٠ .

#### المسادة السادسة عشرة

يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول بعد اسبوع من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد مصادقة الحكومتين عليه ويعمل به لمدة ثلاث سنوات يتجدد بعدها تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يبلغ احد الطرفين الطرف الاخر رغبته تحريريا في انهساء العمل بهذا الاتفاق قبل ثلاثة اشهر من انتهاء اجله على الاقل .

حرر في بغداد في يوم الخميس الحامس عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثماية وخمس وثمانين هجرية الموافق للبوم التاسع من شهر كانون الاول سنة الف وتسعماية وخمس وستين ميلادية بنسختين اصليتين .

عنحكومةالمملكةالار دنيةالهاشمية	
حــاتم الزعـــي	
وزير الاقتصا الوطني	

عن حكومة الجمهورية العراقيـة الدكتور عبد الحميد الهلالي وزير الاقتصـــاد

نسبة الإعفساء من الرسم اصناف المنتوجات الكمركي ( التعريفه ) ١ – التمور المكبوسة ودبس التمر 7.1.. 7.1.. ۲ \_ الجبن 7.1.. ٣ ــ نشا الحبوب ٤ ــ زيت الزيتون 7. Yo 7.1. زیت الزیتون الحامض لصناعة الصابون 24. ٦ – الجلوكوز ٧ المصنوعات السكرية ٨ ــ الشوكولاته % .. ٩ ــ المعكرونة والشعيرية ١٠ ـ البسكويت % .. ١١ – محضرات خضر وفواكه ونباتات صالحة للأكل % 00 % Yo ١٧ \_ الطحينه % .. ١٣– المشروبات الروحية والمسكرات 7.5 . . ١٤ ــ الكحول النقيه ( سبيرتو ) ١٥\_ الاعلاف المصنعه ١٦ ـ ورق التبغ والتنباك % .. ١٧\_ السجاير 7.1.. ۱۸\_ طباشير ابيض وملون لاكتابة 7.5. ١٩ ــ الفوسفات ومشتقاته ٧٠ ــ البوتاس ومنتوجات البحر الميت الاخرى ومشتقاتهــــا 24... ٢١ ــ الرخام والبلاط الرحامي مصنوعا او خاماً 7.11 ٢٢\_ البلاط الطبيعي والحجارة Zin ٢٣ـــ الجبصين ومصنوعاته ٢٤\_ الاسمنت المقاوم للاملاح 7.1. ٧٥- الاسبست ومنتجاته عدا ادوات الاحتكاك 7.4.. ٢٦– غاز البوتان السائل 74. ٧٧ - الاسفلت

الجدول الملحق بالاتفاق

The state of the s

The second section of the second section is the second section of the second section of the second section of the second section is a second section of the s

The Mark of the Mark of the Control of the Control

اصناف المنتجات

لسبة الاعفـــاء من الرســـ الكمركي ( التعريفه )	اصناف المنتوجات	نسبة الاعفـــاء من الرسم ' الكمركي (رسم التعريفة)
7. 0.	٣٥٪ نوابض وزنبركات للاسره وللسيارات	%
%	٧٤ ــ افران الطبخ النفطية والغازيه	<b>%</b>
7.500	۵۸ ادوات صحیة من حدید صب او صلب	7.1
% yo	<ul> <li>٩٥ حاملات معدنية لمصابيح الفلورسنت</li> </ul>	7. <b>v</b> a
7. 0.	٠٦٠ ادوات صحية ومنزلية من المنيوم	7. 0.
%	<ul><li>٦١ قبانات وموازين وعبارات</li></ul>	% vo
%	٢٢ ــ شفرات الحلاقة	% vo
% vo	٦٣ مبر دات الحواء والماء	7.1
7.4	٦٤ ماكنات تكسير الحجارة	%
% yo	٥٠ – البطاريات الجافة والسائله	%1
% ••	٦٦_ الاسلاك الكهر بائية المعز ولة	% ••
% <b>\.</b>	٦٧ - انابيب معدنيه ( بيرجمن ) التمديدات الكهربائيه	7. vo
7	٦٨ - الاثاث المعدني	7.1
7.5	٦٩ ـ المكانس والفراش	% Yo
% <b>)</b>	٧٠_ المصنوعات الصدفيه والازرار	7.1
7.1	٧١_ اقلام الرصاص والاقلام الملونه للكتابة	/ <b>v</b> o
% ••	٧٧ ــ الراديترات (للسيارات)	7.1
7.1	٧٣- القطن الطبي	%. <b></b> .
%	٧٤_ القمصان والبيجامات	/
/	٧٥– البطانيات والحرامات الصوفية	<b>%\</b> • •
%	٧٦ المدافيء النفطيه والغازية	/.v•
1.		
		% <b>y</b> o
		/. vo
	$f_{i} = f_{i} = f_{i}(0, i)$ (4)	m 1 1/2 000 1

 $r_{ij} = \{f_{ij}, \dots, f_{ij}\} \cup \{i\}$ 

المري ( رسم التعريف)	
%	٢٨ ــ غازات الكربون والاكسجين والنيتر وجينوالاستلينالسائله
7.1	٢٩_ الادوية ومحضرات الصيادله
7.1	٣٠_ معاجين الحلاقه ومعاجين تنظيف الاسنان
7. va	٣١ – مساحيق تطرية الجلد للاطفال
7. 0.	٣٢ـــ الصابون غير المعطر
% Yo	٣٣ الثقاب (كبريت ـ شحاط)
% Ya	٣٤– مصنوعات البلاستيك
% <b></b>	٣٥ـــ نفايات المطاط والزجاج والبطاريات ( خرده )
7	٣٦_ الاسفنج المطاطي والابلاستيكي
7.1	٣٧ ـ المطاط المجدد
% ••	٣٨– اساور الساعات اليدوية من جلد او بلاستيك
% vo	٣٩ــــ الورق والكرتون والورق الصحي والورق المزفت
7.1	۰ ٤ – دفاتر وسجلات وكراريس مدرسية
% <b>Yo</b>	٤١ - نسج من صوف غير مصنر ه
7.1	٤٢- منتجات الجوت ( الاكياس والحيوط والحبال )
% <b>v</b> •	٤٣ ـ المطرزات اليدويه
7	\$ 4 ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
/. ··	٥٤ ــ السجاد الالي المزركش
7	٤٦ - الالبسه المخيطة والمصنره
/.···	٤٧ ــ العبي
/ <b>\.</b> \.	٤٨ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
% ∨•	2
% ••	• ٥- اعمدة حديديه للتلفون ( مغلونه )
% <b>y</b> o	١ الاسلاك الشائكة المعدنية
% vo	٥٢ - الشبك المعدني المنخلي
we will be the state of the state of	۵۳ مسامیر و تباشیم
The state of the s	١٥٠- الياف حديد ( حريس - جلاقات )
7.1	** The An
***	

### الميزان التجاري مع العراق بالدنانير الاردنية

الـــــوار دات	الصددرات الاردنية		
٧٥٣٠٠٠	0.84	1977	
0909	7.77	1974	
4.08	V#11	1978	

#### اهم الصدار ال

البندورد ( الخضار بصورة عامة ) البصل والثوم والفاصوليا والفول والبطاطـــا والوز والبرقوق والرخـــام اومصنوعات الـالاستيك أجهزة واصناف من الزجاج .

التمور ، الماعز ، الضأن ، فستق ، حنطة سوداء ، بذر سمسم .

# امر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

تأمينا للسلامةالعامهوبناء على تنسيب المدير العام لامؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه تهر الاردن وروافده، آمر بالاستناد الى المادة ( ٢ ) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ ، بالاستيلاء على مساحات الاراضي التي ستشغلهها قناة ري الزير ان في الاغوار والمبينة في الاعلان المنشور على العمفحات ١٦٢٥ – ١٦٢٦ – ١٦٢٧ من الجريدة الرسمية رقم ( ۱۸۷۸ ) تاریخ ۱۹٦٥/۱۰/۱۰ ریثها تتم معاملة استملاکها بمقتضی قانون الاستملاك .

رثيس الوزراء

وصفي التل

٢ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسميسه.

1977/1/4

: " ( i - · ·

بعد التحية والاحترام ، عطفًا على الاتفاق الاقتصادي الموقع بيننا في هذا اليوم نيابة عن حكومتينا انشرف بان اشير الى الغـــايات التي يرمي اليها ذلك الاتفاق في تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين بلدينا وان اثبت مفهومي بان القصد من متطلبات الاجازات السابقة للمستوردات من قبل اي من الجانبين سواء كانت منتجاتزراعية او صناعية او غيرها اينما ورد ذكرها ينحصر بالنواحي التنظيمية والاحصائية فقط وسوف لايحد من او يعرقــــل او يؤثر تأثيراً سلبيا على حجم وفعاليات وامكانيات التبادل التجاري بين البلدين ، آخذين بعين الاعتبار منح الصادرات الاردنيةالى العراق المعاملة الافضل .

هذا بالاضافة الى انه ليس في هذا الاتفاق ما يؤثر على اي امتياز تستفيد منه منتجات البلدين بمقتضى احكـــام السوق العربية المشتركة.

ارجو ان اتلقى من معاليكم موافقة حكومتكم على ما ورد أعلاه .

مع قبول عظم الاحترام

بغداد ــ ٩ كانون الاول ١٩٦٥

السيد وزير الاقتصاد في الجمهورية العراقية المحترم

وزير الاقتصاد الوطني في المملكه الاردنية الهاشميــة حاتم الزعبي

بغداد ــ ٩ كانون الاول سنة ١٩٦٥

### السيد وزير الاقتصاد الوطني في المملكة الاردنية الهاشمية المحترم

بعد التحية والاحترام ، اتشرف بان احيط معاليكم علما بانني تلقيت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم التالي نصه : « عطفا على الاتفاق الاقتصادي الموقع بيننا في هذا اليوم نيابة عن حكومتينا اتشرف بان اشير الى الغايات التي يرمي اليها ذلك الاتفاق في تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين بلدينا وان اثبت مفهومي بان الصيد من متطلبات الاجازات المسبقة للمستوردات من قبل اي من الجانبين سواء كانت منتجات زراعية او صناعيه او غيرها ايها ورد ذكرها ينحصر بالنواحيالتنظيمية الاحصائية فقط وسوف لا يحدمن او يعرقل او يؤثر تأثيراً سلبيا على حجم وفعاليات وامكانيات التبادل التجاري بين البلدين ، آخذين بعين الاعتبار منسح الصادرات الاردنيـــة الى العراق المُعاملة الأفضل .

هذا بالاضافة الى انه ليس في هذا الاتفاق ما يؤثر على اي امتياز تستفيد منه منتجات البلدين بمقتضى احكام

ارجو ان اتلقى من معاليكم موافقة حكومتكم على ما ورد اعلاه .

ويسرني ان ابلغ معاليكم بان حكومة الجمهورية العراقية قد اخذت علما بذلك وأنها توافق على ما جاء فيه : وتفضلوا بقبول عظيم احترامي

وزير الاقتصاد الوطـــني في الجمهورية العراقية عبد الحميد الهلالي

# اعلانات صادرة بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

رثیس الوزراء **وصفی التل** 

٢ - يعلن أن القانون الموقت رقم (٥١) لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين المنشور في العدد (١٨٨٣) من الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة (٩٤) من الدستور فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانه نا دائميا .

رئيس الوزراء وصفي التل

على ان القانون الموقت رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ قانــون معدل لقانون محكمة امانة العاصمة المنشور في العدد ١٨٤٩ من الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة ٩٤ من الدستور فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائميا .

وثيس الوزراء وصفي التسل

علن ان القانون الموقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ قانون المنطوعين للمدن والقرى الامامية المنشور في العدد ١٨٥٦ من الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة ٩٤ من الدستور فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائميا .

دنيس الوزراء وصفي التــل

مس يعلن أن القانون الموقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ قائسون معدل لقانون وضع الاموال غير المنقلولة تأمينا للدين
 المنشور في العدد ١٨٥٦ من الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة ٩٤ من الدستوز فنال منه قبولا
 وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائميا .

ا ، رئيس الوزراء وصفي التسل

٦ ـ يعلن ان القانون الموقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥ قانون ذيل لقانون الاجراء المنشور في العدد ١٨٥٦ من الجريدة
 الرسمية قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة ٩٤ من الدستور فنال منه قبولا وبــات بشكله المنشور في الجريدة
 الرسمية قانوناً دائمياً .

رثيس الوزراء وصفي التل

يعلن ان القانون الموقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون الادارة العامسة المنشور في العدد ١٨٥٦ من
 الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور فنال منه قبول وبات بشكله المنشور في
 الجريدة الرسمية قانونا دائميسا .

رئيس الوزراء وصلمي التل

٨ ـ يعلن ان القانون الموقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ قانون تنفيذ الاتفاق المعدل لاتفاقية اعسادة تسيير الخسط
 الحديدي الحجازي المنشور بالعدد (١٨٦٣) من الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامة عجلا بالمادة (٩٤) من
 الدستور فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائميا .

رئيس الوزراء وصفي التل

٩ ــ يعلن ان القانون الموقت رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون الجارك والحكوس المنشور في العدد١٨٧٣ من الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامة عملا بالمادة ٩٤ من الدستور فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائميا .

رئيس الوزراء وصفي الت**ل** 

STATE OF STA